الفساد البنيوى في الدولة العراقية

أ.د. سليم علي الوردي

المستخلص :

نقصد بالفساد المالي لأغراض هذا البحث : التطاول على المال العام ، استئثارا و / او تبديدا . وينقسم الفساد المالي الى شكلين :

الفساد المشخصن Identified Corruption ، والفساد البنيوي Structural Corruption ونقصد بالفساد المشخصن : الاستئثار بالمال العام والانتفاع غير المشروع منه او على حسابه من قبل موظف مفسد فرد ، او شبكة من الموظفين المفسدين يتضامنون على تمرير الفساد والتستر عليه ، واقتسام مغانمة .

يركز البحث على الفساد البنيوي الذي يرقد في بناء الدولة العراقية ، ويتمثل في البطالة المقنعة المستشرية فيه . ويذهب البحث الى تقديرها بزهاء 80 % من عدد العاملين في جهاز الدولة . وهو مايكلف الموازنة العامة السنوية زهاء 60 % من اعتماداتها .

ويقود استحداث المزيد من الوظائف العامة سنويا الى تضخم جهاز الدولة وترهله وتدني فاعليته . وهو مايدلل على ان اصحاب القرار السياسي ليس لهم رؤية تنموية متكاملة للبلد ، مؤهلة لخلق فرص عمل للعاطلين . فيلجأون الى الطريق الأسهل في تشغيل القوى العاملة بتعيينهم في اجهزة الدولة . ويعد ذلك خطأ كبير بمعايير الجدوى الاقتصادية للانفاق الحكومي.

يقترن التضخم الكبير والمتعلق في جهاز الدولة العراقية بزيادة عوائد النفط ، وبدلا من توظف تلك العوائد لتطوير العراق واعادة بناء بنيته التحتية المخربة ، اصبحت نهبا للفساد المالي والاداري بشكليه : المشخصن والبنيوي . لقد بات من الملح اعادة بناء الدولة العراقية واخضاعها لنظام حمية صارم ، يزيل عنها شحوم الترهل وتدني الفاعلية . وفي مقدمة المهمة ايجاد معالجات تنموية لفرص العمل خارج جهاز الدولة .

Structural Corruption In the State of Iraq

By P.D S. Alwardi

Abstract:

The administrative and Financial Corruption in the state of Iraq appears in two form :
Identified and Structural Corruption .

By Identified Corruption We wean the encroachment upon the public assets by corrupted individuals , or gpoups of officials , making use of their governmental positions . While by Structural Corruption we mean tbe inflation in the state apparatus , caused by the so – called " Masked Unemployment " .

The Masked Unemployment in Iraqi state reached unbelivable limits in recent years . It is estimated , that about 80% percent of the total number of the state employees . It constitutes a heavy burden upon the state budget About 60 % percent of state expenditure .

In addition to its financial consequences , Macked Unemployment leads tbe flaccidity of the state apparatus , and decline in its efficiency . the inflation of state apparatus is related to the increase in petroleum revenues Instead of the efficient use of these revnenues in the rebuilding of the destroyed infrastructure of Iraqi economy , it became a source for the finan cial corruption in its two above mentioned forms .

It becoame a vital ncessity to subject ehe inflation of Iraqi state to a strict regime with the aim of eliminating masked unemploywent in the state apparatus in Iraq .

Depending on strategic , social and economic plans which can mobolise all the available resources in the Iraqi state (Financial , material and human) , the dilemma of Masked Unemployment in Iraq will find rational solutions on the long range .

Keywords : Structural Corruption, Financial Corruption

المبحث الاول : اطار البحث

توحي وسائل الاعلام السياسي والاقتصادي ، ان الفساد المالي والاداري ظاهرة قد تفشت خلال العقد الاخير ، وبهذا تكون ظاهرة مرحلية يمكن التصدّي لها ومكافحتها بالوسائل الرقابية (الحكومية والشعبية) وبالعقوبات القانونية ، فضلا عن اشاعة ثقافة النزاهة لدى المجتمع العراقي .

نعم ، ان كل ذلك ضروري ومفيد ، ولكنه يظّل محدود الفاعلية ، لانه لايلامس جوهر الظاهرة ، والبناء التحتي الذي تقوم علية ، بل ينحصر في معالجة اعراضها . فها هي هيئة النزاهة تسوق الى القضاء افواج المفسدين ، ولكن اعدادهم تتزايد . يشير تقرير هيئة النزاهة لسنة 2009 ان عدد المحكومين بجرائم الفساد قد يبلغ 693 مجرما ، من بينهم خمسة وزراء سابقين ومدراء عامون ورؤوساء واعضاء مجلس محافظات (1) . كما كشفت الهيئة انها تلقت خلال الاشهر التسعة الاولى لسنة 2010 عددا من البلاغات بلغ 6270 بلاغا ، وقد بلغ عدد المتهمين المطلوبين 6031 متهما ، منهم 250 متهما بدرجة مدير عام فما فوق ، ومن ضمنهم اربعة بدرجة وزير (2) .

لم يقدم الاحصاء الرسمي بيانات عن حجم الفساد المالي في العراق ، ولكن يمكن لنا لن نقدر مايمثله من عبء تقيل على الموازنات العامة للدولة .

لاينصرف هذا البحث – الا جزئيا – الى الفساد المالي والاداري المألوف والذي تقع مسؤولية مواجهته ومكافحته على هيئةالنزاهه ، بل على شطر آخر من الفساد ، لم يسلّط الاعلام عليه الضوء ، اذ لاتنطبق عليه الموصفات المألوفة للفساد ، على الرغم عما يحمّل الموازنة العامة من تكاليف باهضة ، انها البطالة المقنعه المتفشية في اجهزة الدولة العراقية ، وتنخر فيها بمعايير الجدوى الاقتصادية .

المبحث الثاني : مشكلة وفرضية وهدف البحث

2-1- مشكلة البحث : تعاني الدولة العراقية الى جانب الفساد المالي والاداري المعلن عن فساد يكمن في بنيتها المتخلخلة بمعيار الموازنة بين التكاليف ونتائج الاداء .

2-2- فرضية البحث : ينقسم الفساد في الدولة العراقية الى : فساد مشخصن وفساد بنيوي .

2-3- هدف البحث : الكشف عن الفساد البنيوى في الدولة العراقية ، واثاره في ترهلها ، وزيادة اعباء الموازنة العامة .

المبحث الثالث : الفساد المشخصن والبنيوى

كثيرة هي تعاريف الفساد المالي والاداري ، طبقا للزاوية التي ينظر منها اليه : اقتصادية ، قانونية ، اجتماعية ، سياسية ، اخلاقية .....الخ .

اما لاغراض هذا البحث ، فنختزل تعريف الفساد المالي والاداري بخمس كلمات : " التطاول على المال العام استئثارا او تبديدا . "

وبهذا المعيار ينقسم الفساد : الى فساد مشخصن ، وفساد بنيوي

1-3 – الفساد المشخصن Identified Corruption

وينصرف الى اشكال الفساد الذي يمكن فيه تحديد هوية المفسد وتسميته واخضاعه للعقوبات القانونية . ويتجلّى الفساد المشخصن في اعراض مختلفة :

1-1-3 – الفساد الفردي Individual Corruption

ويتحقق في الاستئثار المباشر للفرد المسؤول بالمال العام واستغلال منصبه الوظيفي للاثراء غير المشروع ، كما في حالات الرشوة او الحصول على عمولات على حساب المصلحة العامة .

2-2-3 - الفساد الشبكي Networking Corruption

ويقوم على شبكة من المفسدين في الدائرة او المؤسسة الحكومية المعنية ، وقد تكون لها امتدادات خارجها . ويتقاسم افراد هذه الشبكة غنائم هذا الفساد فيما بينهم . ويتضامنون لتمريره والتستر عليه واخفاء معالمه . والفساد الشبكي هو الأخطر . فالمفسد الفرد قد يكون معرضا للكشف ان لم يستند الى شبكة من المفسدين تتستر عليه . وفي الغالب يكون الفساد الكبير شبكيا، خلاف حالات الفساد التافهة ، مثل الرشى الصغيرة الفردية التي يسهل الكشف عنها .

3-2-3- الفساد السياسي Political Corruption

وقد شاع هذا النمط من الفساد بعد 9 نيسان 2003 ، حين راحت الاحزاب والكتل السياسية تنخرط في العملية السياسية ، وتشغل حيّزا في جهاز الدولة ، ينسجم مع ثقلها السياسي . وقد وجد المفسدون في المواقع القيادية للدولة غطاء سياسيا . وقد نوّه القاضي رحيم العكيلي (الرئيس السابق لهيئة النزاهة) في معرض تسبيبه لطلب الاستقالة الى : ان تكالب القوى السياسية على المناصب الوزارية ، هو بسبب المغانم التي توفرها تلك المناصب في التجاوز على المال العام . وكان قد صرح في وقت سابق :

" ان بعض عائدات الفساد المالي تستخدم لتمويل عدد من الاحزاب السياسية ودعم انشطتها " .(3)

2-3 - الفساد البنيوي Structural Corruption

يحتل الفساد المشخصن اعلاه موقع الصدارة في وسائل الاعلام واصبح مدان قانونيا واخلاقيا. بيد ان هناك حيّز اكبر للفساد المالي والاداري لاتسلّط عليه الاضواء ، لا يحاسب عليه القانون ولايدينه الناس . ويمثل خلال السنوات الاخير المنفذ الكبير لامتصاص جزء من البطالة في

المجتمع العراقي . لهذا فهو محل ترحاب من قبل الرأي العام ، الذي بات يحثّ عليه . انه البطالة المقنعة المستشربة في اجهزة الدولة العراقية وبلغت شأوا غير مألوفا في دول العالم . لقد تضخم جهاز الدولة العراقية نتيجة البطالة المقنعة المليونية فيه ، ما ادى - ويؤدي – الى ترهلة وتدنّي فاعلية ادائه . واذا كانت بالمعيار السياسي تعدّ معالجة مرحلية للبطالة ، فانها بمعيار الجدوى على مستوى الاقتصاد العراقي بأسره انما تعدّ مجرد نقل للبطالة من الشارع الى جهاز الدولة . ان الدولة بهذا لاتخلق فرص عمل حقيقية ، بل فرص دخل . والفرق كبير بين الحالتين . وتعالج الحالة الاخيرة بصناديق تعويض العاطلين عن العمل ،وليس عن طريق الوظائف العامة الملفقة .

المبحث الرابع : تضخّم جهاز الدولة العرقية

تفيدنا التجربة المستقاة من صفحة تسيّد عوائد النفط في الاقتصاد العراقي ، أن من المتعذر كبح النزعة التضخمية في جهاز الدولة ، مادامت الحكومة طليقة اليد في التصرف بعوائد النفط. وأصبح ضمن السياق المألوف أن تتضخم الأجهزة الحكومية مع زيادة عوائد النفط . كان جهاز الدولة في العهد الملكي يعدّ بعشرات الآلاف ، وراح يتزايد باطّراد حتى بات يعدّ في سبعينيات القرن الماضي بمئات الآلاف . إما ألان فيعدّ بالملايين .

ما حدث بعد 9 نيسان 2003 هو تكريس للنزعة التضخمية في أجهزة الدولة وبوتائر سريعة وعالية ، وذلك باستحداث المزيد من الوظائف الحكومية الملفقة بذريعة مكافحة البطالة . لقد عقمت الرؤية التنموية لدى أصحاب القرار السياسي ، واختزلت برامج تشغيل العاطلين عن العمل في فرص الوظائف العامة. كشف المستشار في الحكومة السيد عبد الله اللامي (وهو عضو لجنة التعيينات في الحكومة): أن عدد موظفي الدولة العراقية يبلغ نحو أربعة ملايين موظفاً ، مما يجعل العراق أكثر بلدان المنطقة من حيث عدد الموظفين قياساً بعدد سكانه . ويضيف السيد اللامي أن قانون التقاعد قد أصبح عاجزاً عن توفير معادلة توازن بين الموظفين اللذين تتم أحالتهم على التقاعد ، والذين يعينون حديثاً(4)

وفي ظل الفوضى الضاربة اطنابها في الدوائر الحكومية، شغلت آلاف الدرجات الوظيفية بأسماء وهمية، وكشفت هيئة النزاهة عن أن 17000 اسما وهميا يتسلمون رواتب شهرية من مؤسسات الدولة (5). وفي تقرير أمريكي للمفتش العام على أعادة أعمار العراق جاء : أن نصف الموظفين في العراق لا يلتحقون بإعمالهم يوميا ، وكثير منهم لا يعمل أكثر من ساعتين أو ثلاث ساعات في اليوم . كما يقدر تقرير للسفارة الأمريكية في بغداد : إن ثلث الوزارات المدنية العراقية يعاني من مشكلة الموظفين الأشباح . تدفع لهم الرواتب ولكنهم لا يأتون إلى الدوام(6) .

واللافت للانتباه إن الحكومة باتت تركز على التوسع منقطع النظير في أجهزة القوات المسلحة (جيش، شرطة، حمايات). ويقدر عددهم ألان ما يربو على 1200000 فرداً. وهو ما يمثل زهاء 20% من الذكور ممن هم في الفئة العمرية بين 20 – 40 سنة. أي بمعدل مسلح سلطوي واحد من كل خمسة إفراد من اقرأنه. ولنقارن الحال مع اندونيسيا ، وهي رابع دولة في العالم من حيث السكّان (حوالي 238 مليون نسمة). يبلغ عدد الشرطة والجيش فيها 478000 فرداً، أو بمعدل مسلح سلطوي واحد لكل 500 نسمة. وبالمقابل ذكر مسؤولون امنيون عراقيون أن هناك رجل امن واحد لكل 25 عراقياً ، وهو اكبر بنحو 25 مرة عن المعدل العالمي، و10 مرات عما هو علية في الدول المضطربة كالعراق(7). ومما يذكر أن العديد من خريجي الكليات والمعاهد قد انخرطوا في صفوف القوات المسلحة ، بعدما أغلقت أمامهم فرص الوظائف المدنية.

ان هذا النموّ السرطاني في عديد اجهزة القوات المسلحة انما ينمّ عن ضعف فاعلية ادائها . ويشعر المرء بالقلق امام نسيج المجتمع العراقي الذي تغلغل فيه هذا القدر الكبير من " العنف الرسمي " وفي ظل الانقسامات التي يكابدها المجتمع العراقي ، يمكن ان تتحول اجهزة العنف الرسمي الى عنف اجتماعي منفلت ، تغذيه تلك الانقسامات .

المبحث الخامس : كلفة البطالة المقنعة في الدولة العراقية

ليس هناك معايير واضحة لقياس حجم البطالة المقنعة في الدولةالعراقية ، وتقدير كلفتها المالية. لهذا سنلجأ الى عقد المقارنة مع بلدان مقاربة من وضع العراق ، سواء من حيث عدد السكّان او الموارد . ابتداءا أعقد المقارنة مع المغرب الذي يقارب عدد سكّانه عدد سكان العراق (31757000 نسمة حسب احصاء سنة 2010) . يبلغ عدد الموظفين الحكوميين في المغرب 428880 موظفا لسنة 2006 (8) . وعلى هذا يمثل الموظفون نسبة 5ر1 % من عدد سكّان المغرب . مقابل نسبة لاتقل عن 5ر12 % في العراق (بافتراض ان عدد الموظفين 4000000 موظفا ، وعدد السكّان 32000000 نسمة) .

اما المقارنة الثانية فاعقدها مع المملكةالعربية السعودية بوصفها بلدا نفطيا مثل العراق . بلغ عدد الموظفين الحكوميين في السعودية 560678 لسنة 2002 (9) . وربما بلغ عددهم الآن زهاء 600000 موظفا . وبالمقارنة مع عدد السكان (زهاء 25000000 نسمة) تكون نسبة الموظفين الى السكان 2ر4 % واذا اعتمدنا هذه النسبة (في بلد نفطي) ، فسيكون العدد المقبول لموظفي الحكومة العراقية زهاء 800000 موظفا . هذا يعني ان اجهزة الدولة العراقية تضمّ الآن نحو من 3200000 موظفا فائضا . وهو مايمثل نسبة 80% من الموظفين الفعليين الذين يقدر عددهم ب 4000000 موظفا .

واذ ان باب النفقات التشغيلية تمثل خلال السنوات الأخيرة 70 – 80 % من اجمالي نفقات الموازنة العامة (ينفق جل تخصيصات الباب على رواتب الموظفين ومخصصاتهم) . وبافتراض ان معدل نسبة باب النفقات التشغيلية هو 75 % ، فان الانفاق على الموظفين الفائضين (الذين يمثلون البطالة المقنعة) يصل الى 60 % من مجموع اعتمادات الموازنة العامة . وهو مايعني ان الجزء الأكبر من المال العام يذهب هدرا بمعيار الجدوى الاقتصادية. ولا يفوتنا ان جزءا كبيرا من المتبقي يذهب الى قنوات الفساد المالي المشخصن ، الذي لانملك احصاءات رسمية عن حجمه . ولنا ان نتساءل : لو ان الاعتمادات التي تبلغ مئات مليارات الدولارات التي انفقت لتمويل البطالة المقنعة في جهاز الدولة خلال السنوات الاخيرة ، كانت قد انفقت لتمويل مشاريع تنموية ، كم من فرص عمل منتج كانت ستولد ، والتي من شأنها ان تقدم قيمة مضافة للدخل القومي وتسهم تدريجيا في تحرر الاقتصاد العراقي من تبعيته المطلقة لايرادات النفط ؟

المبحث السادس : الاثار السياسية والاجتماعية للفساد البنيوي

يختلف الفساد البنيوي الذي يموّل البطالة المقنعة في اجهزة الدولة عن الفساد المشخصن الذي يسرق المال العام مباشرة ويثري على حسابه . لأن الاخير قد فاحت رائحته النتنة التي لوّثت المناخ السياسي والاجتماعي في العراق ، واصبح مدان قانونا واخلاقيا . اما البطالة المقنعة فالمجتمع العراقي يتقبلها بوصفها المنفذ الرئيس لامتصاص العاطلين عن العمل وحصولهم على دخل . ويحثّ الراي العام العراقي في الظروف الراهنة الحكومة على استحداث المزيد من الوظائف العامة سبيلا لامتصاص البطالة . وهو مايجعل من الامر معضلة حقيقية ، لأن الرأي العام لايشعر بمدى خطورتها وتداعياتها على مستقبل الدولة العراقية .

ان جهاز الدولة يتضخّم والاقتصاد العراقي يتراجع ، والذي يتستر على هذا الخلل الفاضح هي عوائد النفط . ان البطالة المقنعة في جهاز الدولة تأتي حصيلة قصور الرؤية التنموية لدى الحكومات المتعاقبة . وحين نقلّب الأمر من عدّة وجوه نجد ان تضخم الدولة العراقية سبب ونتيجة لضعف وتلكؤ العملية التنموية . يقول نائب رئيس الجمهورية ووزير المالية الاسبق الدكتور عادل عبد المهدي بهذا الصدد :

" ان احد معوقات التقدم هي الدولة نفسها ، اذ انها فقدت ايّة ديناميكية داخلية يمكن ان تتمتع بها حتى الدول المركزية ، بكل مالها وما عليها ..... وهي تقف حاجزا بثقلها وتحكمها بجميع الثروات والأصول والقدرات والقرارات امام طريق المجتمع للتقدم والاصلاح . فلا الدولة تستطيع ان تتقدم بنا ، ولا هي تسمح للمجتمع والاهالي ان ينقلونا بمبادراتهم وقدراتهم الى الامام " (10)

تنتهج الحكومة اسهل الطرق في مواجهة استحقاقات التنمية : وهي استخراج المزيد من براميل النفط لتحقيق اكبر قدر من الموارد المالية . ان الضلوع في المنهج الريعي من دون افق تنموي من شأنه ان يقود بالبلد الى هوس نفطي petromania . فالدولة التي لاتجيد ادارة شؤونها بقدر محدود من الموارد ، لن تنقذها زيادة الموارد . خاصة وان ظاهرة الفساد المستشرية في الدولة العراقية ، ستجد وعاء اكبر لفسادها مع زيادة عوائد النفط . فيقول الباحث في الشأن النفطي العراقي توماس .آ. بالي :

"ان تطوير دولة كفوءة ذات حكم رشيد امر يستغرق ردحا طويلا من الزمن . اما تطوير حقول النفط ، ومدّ انابيب النفط فلا يتطلبان كثير وقت " (11)

المبحث السابع : الدرس المستخلص

لقد صاغ تسيّد النفط على قطاعات الاقتصاد العراق والدولة العراقية على نحو جعلها حاضنة مثالية تلبي متطلبات هيمنته المطلقة على الاقتصاد العراقي ، واحتواء المجتمع العراقي من خلال ادواتها السلطوية . واقترن ذلك بتفشي الثقافة الريعية في وعي العراقيين ، حتى باتوا يؤمنون ان زيادة عوائد النفط هي المارد الذي سيخرج من القمقم ، وينقذهم من الوضع المزري الذي هم فيه .

لهذا لايمكن للمجتمع العراقي ان يخرج من المنظومة الريعية ، اقتصادا وثقافة ، من دون احداث تغييرات جذرية في بنية الدولة العراقية . واذا اردنا التصدي لتضخم الدولة العراقية وترهلها فليس امامنا الا ان نخفضعها لنظام حمية صارم ، يزيل شحوم البطالة المقنعة المستشرية فيها ، ويزيل تلكّس عظامها الذي بات يعيق حركتها . ربما تفاءل البعض بأن تفعيل النظام الديمقراطي في العراق يتيح المجال لضغوط اجتماعية على الدولة ، على سبيل ترشيقها. اما انا فاستبعد ذلك . لان الرأي العام العراقي يضغط على الحكومة لاستحداث المزيد من الوظائف الحكومية ، لانها باتت تمثل سوق العمل الاكبر . واستبعد ان يجرؤ أي حزب سياسي (من اليمين الى اليسار) على تضمين برنامجه هدف ترشيق جهاز الدولة صراحة ، او ان يدعو ابتداءا الى ايقاف التعيينات الحكومية ، فما بالك اذا دعا الى تسريح الموظفين الفائضين الذين يمثلون زهاء 80 % من جهاز الدولة . والأبعد من ذلك ان ينوّه برنامج وزاري صراحة بهذا الهدف !

في نهاية ثمانينيات القرن الماضي ، وتحت ضغط تصاعد مديونية العراق بسبب الحرب العراقية – الايرانية ، فكرت الحكومة بالترويج لمشروع ترشيق أجهزة الدولة ، وتسريح الموظفين الفائضين . مجرد الاعلان عن تلك الفكرة قوبل برفض قاطع من الناس ، بما فيهم الأوساط الحزبية . وما كان امام السلطة الاّ ان تتراجع عن مشروعها ذاك ، على الرغم مما كانت تتوفر عليه من سطوة في تمرير قراراتها واملاء ارادتها .

يمثل جهاز الدولة العراقية المكوّن الأكبر في المجتمع العراقي . وكشف برلمانيون ان عدد العاملين في القطاع الخاص قد انخفض الى نسبة 10 % من القوى العاملة العراقية ، بعد ان كان لايقلّ عن 40 % قبل عام 2003 (12) . وهو مايعني ان جهاز الدولة الان يضم 90 % من القوى العاملة العراقية ويعيل القطاع الاعظم من الشعب العراقي . وتشكل الرواتب التي يتسلمها العاملون في قطاع الدولة (عسكريون ومدنيون) القوة الشرائية الحاسمة في الاقتصاد العراقي ، التي تدوّر عجلته الريعية .

في ضوء ذلك ، فان مجرد التفكير بتسريح الفائضين في جهاز الدولة العراقية الذين يعّدون زهاء 80 % من جهاز الدولة ، يعّد حماقة سياسية في الظروف الراهنة ، ولايمكن لأية سلطة حاكمة ان تقدم عليها ، اذ لاقبل لها بالتفجرات الاجتماعية التي ستسببها .

لذلك فأن الامر يتطلب وقتا طويلا لانه يتعلق بمعضلة كبرى تتراكم عناصرها منذ عقود . يتطلب برامج تنموية ، توفر فرص عمل تفضل عوائدها على الراتب الذي يتسلمه الموظف الحكومي ، واذ ان من الدوافع للانخراط في الوظيفة الحكومية هو الحصول على الراتب التقاعدي ، يوجب ذلك ايجاد شبكة من الضمانات الاجتماعية للعاملين في القطاع الخاص يستعيضون بأستحقاقاتها عن الراتب التقاعد الحكومي . وبهذا الصدد نشر في الصحف مؤخرا عن مشروع جديد يطرح على مجلس النوّاب بصدد تشريع قانون للتقاعد يساوي بين الوظائف الحكومية والاهلية بقدر تعلق الامر بالاستحقاقات التقاعدية . وقد صرح النائب حيدر العبادي ، مامفاده ان ضمان راتب تقاعدي للعاملين في القطاع الاهلي سيخفف من الاندفاع الى الوظيفة العامة (13) .

ومن جانب آخر ولأجل ان تضبط الحكومة انفاقها على أجهزتها ، يجب ان لاتتجاوز اعتمادات موازناتها العامة نسبة معينة من عوائد النفط ، كما تلزم على تخفيض تخصيصاتها في باب النفقات التشغيلية . ويكون ذلك محل مراقبة مستمرة من قبل مجلس النوّاب لدى طرح ومناقشة الموازنة العامة سنويا . كما ويجب ان تناقش وبدقة البرامج التوظيفية للدولة . بما لا يتيح للحكومة ان تتمدد في تلك البرامج .

الهـــوامش

1- تقرير هيئة النزاهة لسنة 2009 ص 37 .
2- جريدة " العالم " العدد 431 في 21 ايلول 2011 .
3- لقاء مع القاضي رحيم العكيلي (رئيس هيئة النزاهة) جريدة " الصباح " العدد 1711 في 2009/1/25
4- شبكة الانترنيت :
WWW. Sha faaq. Com / sh2 / mews / irak new / 2760 ...4... html
5- جريدة " المدى " العدد 1084 في 2007/11/11
6- جريدة " المدى " العدد 1071 في 2007/10/27
7- جريدة " العالم " العدد 437 في 2011/9/29
8- شبكة الانترنيت WWW. Lmansour . net / t1745 – topic
9- شبكة الانترنيت WWW. Islammamo . cc /2002 / 09 / 18 / 154. html
10- لقاء صحفي مع الدكتور عادل عبد المهدي ، نائب رئيس الجمهورية . جريدة " الصباح " العدد 1355 في 2008/4/2 .
11- توماس . آ . بالي : " صندوق توزيع العائدات – نموذج مشكلة النفط في العراق . (دراسة ضمن مجموعة دراسات حول الاقتصاد السياسي للدول الريعية – تحت عنوان " النفط والاستبداد ") بغداد – اربيل – بيروت 2007 ص 284 .
12- تقرير عن قانون جديد للتقاعد يساوي بين الوظائف الحكومية والاهلية . جريدة " العالم " العدد 471 في 11/23 / 2011 .
13- المصدر السابق .